مـؤتمـران - مـؤتمـران - مـؤتمـران - مـؤتمـران - مـؤتمـران

أ.د. محمد فتحى يعرض..

استراتيجية الهيئة لتنمية الثروة السمكية فى مصر أمام المؤتمر العلمى

ألقى أ. د. محمد فتحى رئيس الهيئة محاضرة شاملة، أوضح فيها سيادته إستراتيجية الهيئة ومحاورها للنهوض بالثروة السمكية فى مصر حتى عام ٢٠١٧م، وذلك أمام المؤتمر العلمى الذى نظمته الجمعية المصرية للمياه والاستزراع السمكى والبيئة حول الثروة السمكية ودورها فى تحقيق الأمن الغذائى ودعم الاقتصاد القومى فى مصر، وذلك بالقاعة الكبرى بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، تحت رعاية معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى وفضيلة الإمام الأكبر شيخ

الأزهر أ.د. أحمد الطيب يومى ١٧-١٨/١٠/٢٠١٠م. حيث أكد المؤتمر على أهمية الثروة السمكية فى دعم الاقتصاد القومى والتقنيات الحديثة للاستزراع

السمكى وأهمية تطوير وتحسين الموارد السمكية المحلية وإيجاد حلول للمشاكل التى تواجه قطاع الثروة السمكية، وكذلك التقنيات الحديثة فى مجال الثروة السمكية، من خلال عدة محاور وهى: (الاستزراع البحرى - جودة الغذاء - أمراض الأسماك والصحة العامة - الإرشاد ودوره فى تنمية الثروة السمكية - التفريخ - الوراثة - تربية الأسماك - التلوث - التأثيرات البيئية على الأسماك - اقتصاديات التصنيع والتسويق).

إعداد:
لبنى محمد نعيم

..ويفتتح ورشة العمل حول الاختيارية فى شباك الصيد بالإسكندرية

افتتح أ.د محمد عثمان رئيس الهيئة ورشة العمل التى تضم باحثين من (مصر - المغرب - تونس - الجزائر - فرنسا - تركيا) بالإضافة إلى ممثل منظمة (الفاو) وذلك بالأكاديمية العربية للعلوم وتكنولوجيا النقل البحرى بالإسكندرية، فى الفترة من ٢٥-٢٧/١٠/٢٠١٠م، حيث تركزت المناقشات حول شباك الجر، وإمكانية تنفيذ التجارب التى أجرتها العديد من الدول بشأن أخرام شباك الصيد ذات الفتحة المربع ٤ ملم بدلاً من الشباك ذات الفتحات معينة الشكل المستخدمة حالياً، وأيضاً دراسة إمكانية تطبيق توجيهات الهيئة الدولية لمصايد البحر المتوسط (G.F.C.M) نحو ضرورة استخدام هذا النوع من الشباك (شباك الجر القاعى) اعتباراً من عام ٢٠١٢م.

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

■ نشرة ربع سنوية ■ ■ العدد الثانى ■ ديسمبر ٢٠١٠م ■

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾

صدق الله العظيم (سورة الأحزاب - الآية ٢٣)

الأستاذ الدكتور

محمد فتحى عثمان

رئيس الهيئة

العامة لتنمية الثروة السمكية

وجميع العاملين بالهيئة

ومناطقها على أرض مصر الطيبة

يتقدمون

بخالص التهنئة

للسيد الوزير

أمـــين أباظـــة

وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

على نجاح سيادته فى

انتخابات

مجلس الشعب

نشرة ربع سنوية تصدر عن
الهيئة العامة لتنمية
الثروة السمكية

رئيس مجلس الإدارة
أ . د . محمد فتحى عثمان
رئيس مجلس إدارة الهيئة
العامة لتنمية
الثروة السمكية

الإشراف العام
م . ناصر عارف الشعراوى
رئيس الإدارة المركزية
للتنمية والمشروعات

رئيس التحرير
م . سهام عبد الله فايد
مدير عام التطوير والإرشاد
م . خالد محمد العجرودى
مدير عام العلاقات
أسرة التحرير
م . محمد محمود أبو الخير
م . لبنى محمد نعيم
م . نبيلة مهنا
محاسبة/ أمانى إسماعيل
المسئولة عن موقع الهيئة على الإنترنت

عنوان المراسلات
٤ ش الطيران مدينة نصر القاهرة
تليفون: ٢٢٦٢٠١١٨ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٢٦٢٠١١٧ (٢٠٢+)
بريد إلكترونى
gafrd-eg@hotmail.com
موقع الهيئة على الإنترنت
www.gafrd.org

الإخراج
مصطفى عبده

الطباعة والتجهيزات الفنية
بمطابع الشرطة
ت: ٢٥٩٠٣٠٣٠ - ٢٥٩٠٣٥٣٥

الافتتاحية

أوضحنا فى العدد الأول الإطار العام الذى تبنته الهيئة لتحقيق استراتيجيتها والذى يتمثل فى محورين أساسيين، وسوف نوضح فى هذا العدد المحور الأول وهو تنمية الإنتاج من المصايد الطبيعية:

إن محدودية إمكانيات التنمية من المصادر الطبيعية أحد التحديات علماً بأن امتداد السواحل البحرية لمصر يبلغ ١٣,٢ مليون فدان مسطحات مائية متاحة لمصر إلا أن الإنتاجية الأولية المنخفضة لمنطقة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر لم تكن تسمح بتحقيق طموحات التنمية المطلوبة نظراً لفقر المسطحات المائية الطبيعية وكذلك مشاكل البحر المتوسط المتمثلة فى الصيد الجائر والتلوث والصيد فى موسم تكاثر الأسماك ومخالفات قوانين الصيد، وكذا محددات الصيد فى البحر الأحمر لظروف السياحة والشعاب المرجانية وغير ذلك، لذا حرصت الهيئة على دعم التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة وكان أقربها توقيع اتفاقية مع الحكومة الإيطالية للاستفادة من خبرتها فى مشروع قومى لتنمية الاستزراع البحرى للأسماك فى السواحل المصرية حيث تقدم بموجبه إيطاليا منحة قدرها ٥٣ مليون جنيه تنفق بالكامل على مشروع نموذجى للاستزراع البحرى للأسماك مؤمن بيئياً وبمواصفات تكنولوجية وعلمية متقدمة، ويشمل إنشاء مفرخ بحرى للأسماك وطلمبات حديثة لتجديد المياه وأقفاص سمكية ومركز تدريب، وسوف يدير المشروع فريق من الخبراء الايطاليين ويشترك مع كل خبير إيطالى اثنان من الباحثين المصريين للتدريب ونقل الخبرة حيث يستمر المشروع ثلاث سنوات بإدارة إيطالية ثم بعد ذلك يطرح للقطاع الخاص المصرى لتعميمه.

وتم -أيضاً- اتخاذ الإجراءات التنفيذية مع وكالة المعونة التايلاندية (تايكا) لتنفيذ مشروع تنمية مصايد جنوب البحر الأحمر باستخدام الشعاب المرجانية الصناعية، وذلك للحد من عمليات الصيد الجائر بشباك الجر فى هذه المنطقة وتوفير ملاذ آمن لصغار الأسماك من الشباك والافتراس. كما تعتبر وسيلة جذب للعديد من الأصناف السمكية التى تتكاثر وتتواجد فى الشعاب المرجانية، وفى مراحل لاحقة سوف تقوم الهيئة بتطوير المشروع بإضافة أنشطة أخرى ذات طبيعة إنتاجية تتمثل فى استزراع المحاريات بالشعاب المعلقة والاستزراع فى أقفاص تجريبية يتم تثبيتها مع الشعاب.

كل ذلك يتزامن مع تطوير مصايد البحيرات (البردويل - إدكو - مريوط - البرلس - المنزلة - البحيرات المرة والتمساح - قارون والريان) ووضع حلول جذرية لأى مشكلة تطرأ؛ حيث إن العلم لديه حل لكل مشكلة، وقد وضعت الهيئة محاور لتحقيق استراتيجيتها ممثلة فى مايلى:

١- تطوير وتطهير البواغيز وشق الممرات والقنوات.
٢- الإدارة الجيدة للمصايد «إدارة الجودة وجودة الإدارة».
٣- قاعدة بيانات دقيقة عن جهاز الصيد وتقدير المخزون السمكى واستخدام الأجهزة الحديثة للكشف عن تجمعات الأسماك.
٤- تطوير مراكب الصيد والموانى وتطوير أساليب صيد وتداول الزريعة.
٥- إنشاء المفرخات السمكية البحرية وتربية الأسماك فى أقفاص بحرية.
٦- ضوابط إدخال أنواع جديدة.
٧- الاهتمام بالبيئة ومحاربة التلوث البحرى.
٨- الحزم فى تطبيق قوانين الصيد.

على أن لا نغفل عن تشجيع أصحاب المراكب على تأسيس شركات مختلفة أو المشاركة فى شركة عالمية للصيد فى المياه الاقتصادية فى أعالى البحار باستخدام السفن الكبيرة المتطورة المجهزة بأحدث الأجهزة الملاحية (وسائل الصيد الحديثة - أجهزة الكشف عن تجمعات الأسماك - أجهزة قياس الأعماق).

لاستكمال المنظومة لابد من تعميق فرص التنسيق والتعاون والتكامل الدولى مع الدول العربية والإسلامية ودول الجوار والمنظمات الإقليمية الدولية.

وتجاه ما تقدم.. فإننا بكل ثقة نعد بآفاق مستقبلية مبشرة للغاية ويؤكد ذلك الأرقام والواقع العملى حيث تنتج مصر ٨٥٪ من حاجاتها من الأسماك فى الوقت الراهن وجارى تطبيق خطط طموح مرحليا لزيادة الإنتاج ليصل معدل نصيب الفرد من الأسماك فى مصر إلى ١٨ ك.جرام/سنة وهو يزيد على المعدل العالمى لنصيب الفرد البالغ ١٦,٦ كجم/سنوياً علماً بأن إجمالى الإنتاج الكلى يبلغ ١,٠٩٢٨٨٨ طن (مليون واثنان وتسعون ألف وثمانمائة ثمانية وثمانين) ومن المخطط بإذن الله أن يصل إلى ١,٥ مليون طن عام ٢٠١٧م.

أ. د. محمد فتحى عثمان رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

البدء فى تنفيذ أعمال المرحلة الثانية لمقر المركز الإرشادى ومعامل الهيئة

بتوجيهات ا.د. محمد فتحى رئيس الهيئة بسرعة الانتهاء من أعمال الإنشاءات لمقر المركز الإرشادى ومعامل البيئة الجديد بالتجمع الخامس القاهرة الجديدة. فقد تم البدء فى تنفيذ المرحلة الثانية وهى إنشاء الهيكل الخرسانى بالكامل، والذى من المنتظر الانتهاء منه فى يونيو ٢٠١١م إن شاء الله.

وتبلغ مساحة الأرض المخصصة ٦١٥٥,٩م٢ بالقطاع الثانى بمركز المدينة بالتجمع الخامس، والتى تم تخصيصها من وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

ويتكون المبنى الضخم من بدروم ودور أرضى وعدد ٦ أدوار متكررة وسور كامل محيط بكامل المساحة، وتبلغ مساحة المبنى ١٨٢٩م٢ تمثل ٢٩,٧١٪ من إجمالى مساحة الأرض.

إعداد: محمد أبو الخير
تصوير: م. سامح حنا

الهيئة تنقذ شباب الخريجين بالجمالية - محافظة الدقهلية من دمار محقق لثروتهم السمكية

بتوجيهات من أ.د محمد فتحى رئيس الهيئة قامت الإدارات البحثية) الإدرة العامة للبحوث التطبيقية والميدانية، والإدارة العامة للتطوير والإرشاد، والإدارة العامة للمشروعات، والإدارة العامة للإنتاج والتشغيل بالمنطقة) بالشخوص الميدانى لموقع الأقفاص العائمة لشباب الخريجين بمنطقة الجمالية - محافظة الدقهلية لإنقاذ شباب الخريجين من دمار لثروتهم السمكية، حيث تم توضيح الأسباب التى أدت إلى نفوق بعض الأسماك، لاتخاذ اللازم سريعاً، وتم عمل ندوة إرشادية لتأهيل الشباب تأهيلاً تاماً لمثل هذه الأزمات وتوضح أسباب هذه الظاهرة وطرق علاجها حتى لا تتكرر وتم التركيز على العناية التامة بنظافة الأقفاص لتجديد المياه ومن ثَمَّ تجديد الأكسجين داخل الأقفاص بالإضافة إلى وضع الأعداد المناسبة بكل قفص وعدم استخدام إعلاف مضرة بالبيئة.

ما نشر بجريدة الأهرام يوم الإثنين ٢٠١٠/٩/٢٧

عن منطقة الجمالية - محافظة الدقهلية

غـــير صحيـــح ومنـــافـى تمامـــاً للحقيقـــة

كتبت الأستاذة حنان المصرى الصحفية بجريدة الأهرام عن نفوق ٢٤٠٠ طن من الأسماك بمنطقة الجمالية، ولا نعلم من أين جاءت بهذا الرقم، حيث إن إجمالى الأقفاص العائمة بالمنطقة حوالى ٦٠٠ قفص عائم وإن أقصى إنتاجية للقفص الواحد -حسب المتعارف عليه- هو حوالى ٣ أطنان وبالتالى فإن إجمالى الإنتاج لكامل الأقفاص بالمنطقة هو حوالى ١٨٠٠ طن سمك، وبالتالى لا نعلم كيف وصل هذا الرقم إلى ما جاء فى بيان الصحيفة المذكورة، والحقيقة أن النافق لا يزيد على ٣-٤ أطنان، ويرجع إلى عدم تأهيل شباب الخريجين التأهيل التام لهذا النظام من الاستزراع السمكى المكثف، وكيفية التعامل مع الأزمات فى وقتها.

والصورة لا تحتاج إلى تعليق

إعداد: م. وفاء رياض
كبير أخصائيين

الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات.. حجر الأساس لتحقيق استراتيجية الهيئة للنهوض بالثروة السمكية فى مصر

الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات هى منظومة متكاملة تضم العديد من الإدارات الحيوية المهمة: (الإدارة العامة للشئون الهندسية - الإدارة العامة للمشروعات - الإدارة العامة للدراسات والبحوث التطبيقية - الإدارة العامة للتطوير والإرشاد) هدفها جميعاً تنمية وتطوير مصادر الإنتاج السمكى فى مصر، وذلك من واقع اختصاص كل إدارة، ويمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: الإدارة العامة للشئون الهندسية - الإدارة للمشروعات:

١- مهامها:

أ - إعداد الخطط المتعلقة بإقامة مشروعات جديدة والتوسع فى المشروعات القائمة وكذا إعداد الدراسات الهندسية والتجهيزية والتفصيلات الفنية للمشروعات.

ب- إعداد المقايسات الفنية للمشروعات التى تنفذ والقائمة بالنسبة لصيانتها والمتعلقة بالتشييد والمبانى اللازمة وإعداد الرسومات الخاصة بالتنفيذ.

ج- متابعة تسليم وتسلم المشروعات التى يتم الانتهاء منها ودراسة مقترحات الأجهزة الفنية بالهيئة ومناطقها بالنسبة لتجهيز وإنشاء الأحواض والموانى والتجهيزات اللازمة للصيد والإنتاج السمكى.

د - الإشراف العام على الأعمال المتعلقة بالمسائل المساحية وتوقيعها على الخرائط المساحية اللازمة للمشروعات وإثبات ملكيتها والمحافظة عليها.

هـ - تدبير وتوفير المستلزمات والخامات اللازمة للتشغيل وعمل الصيانة والمعدات الميكانيكية الكهربائية وجميع احتياجات المشروعات اللازمة للتشغيل وعمل الصيانة اللازمة لها.

و - اعتماد مستخلصات الأعمال المنفذة ومتابعة إجراءات صرفها واعتماد الأعمال الإضافية التى تتضح أثناء التنفيذ بما لا يتعارض مع الأساس للمشروع.

ز - تصميم المشروعات الميكانيكية والكهربائية التى تحتاج إليها الهيئة ووحداتها الاقتصادية.

ح - المتابعة الفنية والمالية وفحصها وتقييمها وإبداء وجهة النظر الفنية فى مواصفاتها.

٢- أقسامها:

(إدارة الهندسة المدنية - إدارة الهندسة الميكانيكية والكهربائية - إدارة المركبات والصيانة).

ثانياً: الإدارة العامة للدراسات والبحوث التطبيقية:

١- مهامها:

أ - الاشتراك فى وضع خطة التنمية والمشروعات ومتابعة تنفيذها.

ب- إجراء الدراسات والبحوث الإنتاجية والاقتصادية التى تستهدف زيادة الإنتاج السمكى والمائى وتحسين نوعيته وتقليل تكلفته.

ج- متابعة تنفيذ البحوث الأكاديمية والمعملية والتطبيقية واستنباط الوسائل التى تحقق زيادة الإنتاج.

د - وضع الخطة الخاصة بالبحوث والدراسات الإنتاجية.

هـ- متابعة القيام بالنشاط التجريبى والبحث فى مجالات المصايد وطرق الصيد ومعداته وتجارب وأبحاث المزارع السمكية والمرابى.

و - الإشراف على عمل التوثيق العلمى للبحوث الأكاديمية والتطبيقية لسهولة الرجوع إليها للاستفادة منها.

ز - دراسة المشكلات التى تواجه

الإنتاج السمكى والمائى بالمناطق واقتراح الحلول المناسبة لها وتقديم المشورة الفنية الخاصة بالتنمية السمكية والمائية.

ح - دراسة ربحية المشروعات والعائد الاقتصادى منها.

ط- متابعة تطبيق نتائج الدراسات الاقتصادية على المشروعات.

ى- دراسة المقترحات التى تهدف إلى تقليل التكاليف الإنتاجية للمشروعات وزيادة العائد الاقتصادى منها.

٢- أقسامها:

(إدارة البحوث والدراسات الإنتاجية - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية - إدارة البحوث والدراسات البيئية).

ثالثاً: الإدارة العامة للتطوير والإرشاد:

١- مهامها:

أ - وضع الخطة العامة لتطوير معدات الصيد والإرشاد فى مجال الإنتاج السمكى ومتابعة تنفيذها.

ب - الإشراف على تقديم الخدمات الإرشادية فى مجال الاستزراع السمكى بالوسائل والطرق المناسبة بما يحقق رفع معدلات الإنتاج.

ج - الإشراف على البحوث والدراسات الخاصة بمجالات التطوير والإرشاد.

د - الإشراف على تطوير الأساليب المستخدمة فى مجال الإنتاج السمكى ووسائل تطبيق استخدامها.

هـ- إعداد وتنفيذ الندوات الإرشادية والدورات التدريبية المهنية والحرفية اللازمة للعاملين بالهيئة ومناطقها المختلفة لرفع كفاءتهم وزيادة خبراتهم وإكسابهم المهارات اللازمة لمواقع الإنتاج.

و - إعداد وتنفيذ المعارض التى تشترك فيها الهيئة داخلياً وخارجياً.

ز - الإشراف على تنفيذ النشرات الإعلامية والإرشادية التى تبرز ما توصل إليه العلم والأبحاث فى شتى مجالات الإنتاج السمكى والصيد بأسلوب شيق ومفيد حتى تمكن جمهور المربين بوضعها موضع التنفيذ الفعلى.

٢- أقسامها:

أ - إدارة تطوير حرف الصيد.

ب- إدارة الإرشاد السمكى.

وتجاه ماتقدم... فإننى أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالى الأستاذ الدكتور/ محمد فتحى عثمان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لما يوليه معاليه من اهتمام بالغ ودعم متواصل للنهوض بالثروة السمكية فى مصر.. وفق الله معاليه لما فيه الخير والنماء.

إعداد

م. ناصر عارف الشعراوى

رئيس الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات

وعد.. فأوفى.. مصر بخير

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

حاضرة فى معرض ومؤتمر..

.. وعد.. فأوفى.. مصر بخير

إعداد: محمد أبو الخير

مصر تستضيف دول الثمانى

تم استضافة الاجتماع الوزارى الأول للثروة البحرية والمصايد والأسماك لمجموعة الدول الثمانى التى تضم (إيران - باكستان - إندونيسيا - بنجلاديش - ماليزيا - تركيا - نيجيريا). ولقد أكد معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى السيد أمين أباظة أن الاجتماع يهدف إلى دعم العلاقات وسبل التعاون بين الدول المشاركة فى جميع المشروعات المشتركة فى مجال الاستزراع السمكى وتبادل الخبرات بين الدول الثمانى.

أكد الدكتور/ محمد فتحى محمد عثمان - رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أنه سيتم تفعيل الاتفاقيات المبرمة فى مجال الاستزراع السمكى فى المياه البحرية والعذبة، وأيضاً إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالدول الثماني لتحقيق التكامل فيما بينها فى مجال الإنتاج السمكى.

كما تم البدء فى تنفيذ مخطط شامل لتنمية الإنتاج السمكى فى مصر بالشراكة مع خبرات إيطالية، بالتعاون مع القطاع الخاص لتحديث أسطول الصيد المصرى الذى يعد ثانى أسطول صيد فى منطقة البحر المتوسط.

إعداد:
لبنى محمد نعيم

الأسس الفنية لعمل دراسة جدوى اقتصادية لمزرعة سمكية

إعداد
م. سهام عبد الله فايد
مدير عام الإدارة العامة
للتطوير والإرشاد

العامل الاقتصادى.. يعنى حسابات التكاليف المتغيرة والثابتة، والعائد المادى من أهم عوامل نجاح العملية الإنتاجية للمزارع السمكية فإنشاء مزرعة سمكية دون الوضع فى الاعتبار بالمقام الأول العامل الاقتصادى يعتبر بمثابة إهدار للاستثمارات المتاحة لدينا؛ لذلك فقبل البدء فى إنشاء مزرعة سمكية لا بد من عمل دراسة اقتصادية حقيقية ومن أرض الواقع، وهذا ما يطلق عليه دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

ويتطلب إعداد هذه الدراسة القيام بجمع وتصنيف وتبويب وتحليل كافة البيانات الممكن جمعها عن الفرص الاستثمارية المتاحة (ومنها مشروع المزرعة السمكية وتحديد نوعيته) وكل فرصة منها تمثل مشروعاً استثمارياً يمكن اختياره والمضى قدماً فى إجراءات تنفيذه.

وتختلف نوعية البيانات وطرق التقييم والقرارات الاستثمارية والمالية التى يتم اتخاذها باختلاف مرحلة التقييم والمفاضلة التى يمر بها المشروع الاستثمارى. وبالرغم من أن نشأة فكرة المشروع فى ذهن المستثمر وتطور مراحل هذه الفكرة وخروجها إلى حيز التنفيذ عملية متكاملة الأبعاد إلا أنها تتم على عدة مراحل متعاقبة وتتطلب العديد من الدراسات المتكاملة والمعتمدة على بعضها البعض لتساعد فى تحديد العائد الاقتصادى المتوقع تحقيقه من المشروع الاستثمارى فى ظل التغيرات البيئية والفنية والمالية والاقتصادية المحيطة بالفرصة الاستثمارية التى تدور حولها فكرة المشروع الاستثمارى وتسير

هذه العملية فى خطوات متتابعة على النحو التالى:

أولاً: تحديد وتقدير حجم الاستثمارات المادية المتاحة:

نقصد هنا السيولة المادية المتاحة لدى المستثمر الراغب فى إنشاء مزرعة سمكية وحجم القروض التى يمكن الحصول عليها وفوائد هذه القروض وأسلوب السداد والجهة المانحة لهذه القروض، وبعد توافر كل البنود السابقة يمكن تحديد حجم وشكل المشروع المراد القيام به وبناء الدراسة الاقتصادية له، وعلى ضوء الاستثمارات المتاحة يمكن للمستثمر اختيار المشروع المناسب.

ثانياً: اختيار المشروع المناسب:

وهنا يكون لدينا العديد من الخيارات المتاحة للقيام بدراستها دراسة فنية بواسطة متخصص فى هذا المجال، وهذه الخيارات فى مجال الاستزراع السمكى وهى (مزرعة سمكية مكثفة، شبه مكثفة، مفتوحة، مشروع أقفاص سمكية عائمة، إنشاء إدارة مفرخ أسماك مياه عذبة)، وطبيعى أن تختلف هذه المشروعات فيما بينها فى احتياجاتها من عناصر الإنتاج ومستلزماته فهى تختلف فى احتياجاتها من حيث:

١- الأرض من حيث النوعية والمساحة.
٢- أنواع الأسماك التى تصلح للتربة.
٣- مستلزمات الإنتاج وهى تتمثل فى الأسمدة العضوية والكيماوية والعلائق.
٤- الخبرة الفنية والعمالة المدربة.
٥- المستلزمات الخدمية (السيارات ومعدات النقل كالجرارات الزراعية والمقطورات وكذلك أدوات ومعدات القياس والتحليل لمياه المزرعة وكذلك مبانى الإدارة وسكن العمال المقيمين بالمشروع).
٦- الإمداد بالأكسجين اللازم لتنفس الأسماك الذى يتم صناعياً بخلط الأكسجين النقى مع مياه الأحواض بصورة مستمرة خاصة فى الأسلوب المكثف.
٧- النظام المقترح للرقابة والرعاية والعلاج البيطرى.

● فى العدد القادم إن شاء الله (الجزء الثانى) وهو حساب تكاليف إنشاء المشروع.

تنمية بحيرة البرلس واجب وطنى

تعتبر بحيرة البرلس ثانى البحيرات الشمالية من حيث المساحة، وتقع البحيرة بكاملها داخل زمام محافظة كفر الشيخ فى أقصى شمال الدلتا، وتتوسط الساحل الشمالى بين فرعى رشيد ودمياط، ويفصلها عن البحر الأبيض شريط ساحلى ضيق، وتتصل بالبحر المتوسط عن طريق بوغاز البرلس.

وتستمد البحيرة باقى تغذيتها بمياه خليط من خلال قناة برمبال التى تستمد مياهها من فرع رشيد والبحر المتوسط، ومياه خليط -أيضاً- من خلال هاويس الخاشعة مياه مصرف ومياه البحر المتوسط.

إعداد : م / داليا الألفى شتا
مراسلة صحفية منطقة كفر الشيخ

بالإضافة إلى أن البحيرة تعتبر مصباً لجميع المصارف الزراعية وعددها سبعة وهى:

١- مصارف شرق بلطيم.
٢- غرب تيرة. ٣- مصرف ٧.
٤- مصرف ٨. ٥- مصرف ٩.
٦- مصرف ١١. ٧- مصرف غرب كوم دميس.

وهذه المصارف تلقى بكميات كبيرة من الصرف الزراعى مما يسبب فى عذوبة المياه بنسبة ٨٠٪.

وبالتالى ساعد على انتشار البوص والبوردى وورد النيل.

■ وكانت مساحة بحيرة البرلس ١٦٥ ألف فدان فى السبعينات ونتيجة لتجفيف أجزاء منها أصبحت مساحتها ١١٢,٥ ألف فدان تقريباً.

■ ويعمل بها حوالى ٣٥ : ٤٠ ألف صياد باستخدام ٨٧٧٠ مركب صيد مرخصاً من الدرجة الثالثة.

■ ويصل إنتاج بحيرة البرلس طبقاً لإحصائيات ٢٠٠٩ الصادرة من الهيئة حوالى ٥٣٤٠١ ألف طن حسب إحصائية ٢٠٠٩م.

■ حرف الصيد المصرح بالعمل بها داخل بحيرة البرلس، وهى:

حرفة الجوابى: ويعمل بها أكثر من ٧٠٪ من الصيادين، وباقى الحرف هى: حرفة الطاقم والناعم وحرفة السنار وحرفة

النشلة والطراحه.

■ مشاكل بحيرة البرلس:

الصيد بالطرق المخالفة لقانون الصيد وتمثل هذه المشكلة ٧٥٪ من مشاكل بحيرة البرلس وأهمها:

١- حرفة اللفافة والقربة واللواتة والجاتب.
٢- الصيد باستخدام جوابى وشباك غير مطابقة للمواصفات القانونية.
٣- الصيد بإقامة الخدش والسدود.

ويعمل بالصيد المخالف ٩٠٪ من الصيادين.

٤- انتشار البوص والنباتات المائية، وهذه المشكلة نتجت لزيادة كميات مياه الصرف الزراعى المحمولة بالمخصبات الزراعية عن كمية المياه البحرية الداخلة من بوغاز البرلس وقناة برمبال.

■ عدد الجزر الموجودة داخل البحيرة ٣٠ جزيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- جزيرة المحجرة. ٢- جزيرة بشعلة.
٣- جزيرة الزاوية. ٤- جزيرة أساك.
٥- جزيرة المقاطع.
٦- جزيرة الشيشة العجوزة.
٧- جزيرة الشيشة العجاوى.
٨- جزيرة سنجار.
٩- جزيرة الكوربة.
١٠- جزيرة ابياكو.
١١- جزيرة شيلان الطير.
١٢- جزيرة الجماص. ١٣- جزيرة المقطوعة.
١٤- جزيرة الغريق.
١٥- جزيرة الزنقة.
١٦- جزيرة الكوم الأخضر.
١٧- جزيرة الشاروشى.
١٨- جزيرة الداخلة. ١٩- جزيرة أم عامر.

■ محاور تحقيق:

استراتيجية الهيئة الحالية للنهوض بالبحيرة.

١- تطهير البوغاز الحالى ببحيرة البرلس ودراسة إنشاء بوغاز لتجديد مياه البحيرة.
٢- تنفيذ قناة محيطة بالبحيرة لتجديد المياه وحمايتها من التعديات وإزالة التعديات.
٣- حفر قنوات شعاعية داخل البحيرة.
٤- كشف الغطاء النباتى للبحيرة لتوسيع المساحات الصالحة للصيد وذلك باستيراد آلات حديثة لحش وكبس النباتات المائية.
٥- تقييم حرف الصيد المستخدمة بما يضمن تطويرها والمحافظة على المخزون السمكى.

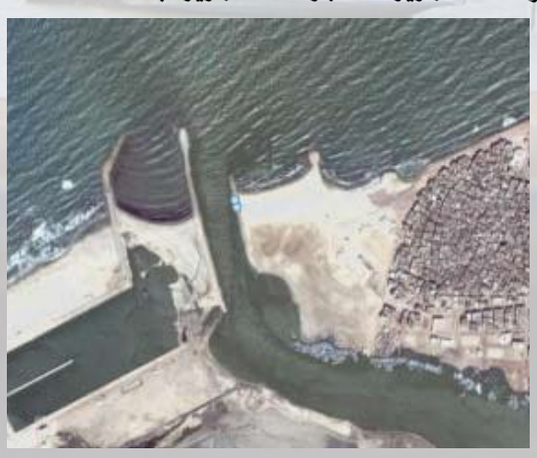

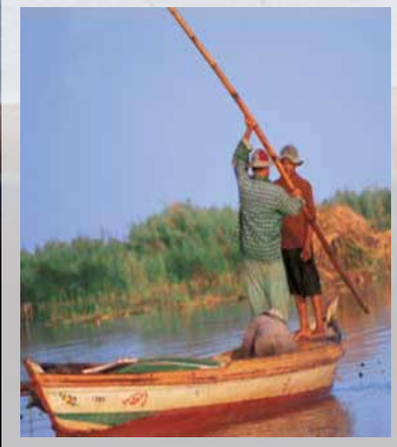

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تغزو القارة السوداء

المؤتمر الأول لوزراء الثروة السمكية

فى جامبيا ولجنة الشراكة من أجل إفريقيا

فى إطار تبادل الخبرات بين الدول المنتجة للأسماك، والنهوض بالثروة السمكية فى إفريقيا، سافر أ.د. محمد فتحى - رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - إلى جامبيا فى الفترة ١٨-٢٣ سبتمبر ٢٠١٠م للمشاركة فى المؤتمر الأول لوزراء الثروة السمكية فى إفريقيا، وكذا حضور اجتماع لجنة الشراكة من أجل إفريقيا (P.A.F) التى يمثل مصر فى عضويتها أ.د. محمد فتحى عثمان رئيس الهيئة؛ حيث عُقدت

اجتماعات مطولة مثمرة فى مجال تنمية الثروة السمكية، فى إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية وتحديد الاستراتيجيات لدعم إدارة وإصلاح سياسات المصايد الأفريقية وتحسين دورها ومساهمتها فى الاقتصاد القومى لدول إفريقيا، حيث ضم الاجتماع وفوداً من ٣٢ دولة أفريقية، وكذا العديد من المنظمات الدولية الأفريقية وغير الأفريقية.

حيث أكد أ.د. محمد فتحى عثمان من خلال كلمة مصر عن استعداد مصر لنقل خبرات الاستزراع السمكى للدول الأفريقية، فى إطار الآلية التى يقترحها الاتحاد الأفريقى لتطوير هذا النشاط، وعن ضرورة إيجاد آليات مناسبة لتطوير منظومة الموانى الإفريقية، بالتوازى مع آليات تطوير المصايد واستغلالها استغلالاً رشيداً بما يتناسب مع المواصفات القياسية الدولية القادرة على إحكام الرقابة والرصد.

وانتهى المؤتمر إلى العديد من التوجيهات أهمها:

- إلتزام دول الأعضاء بتطوير قطاع الإنتاج السمكى وتقليل الجواجز التجارية تيسيراً للتجارة الإقليمية.
- قيام الدول الأعضاء بتجديد المخزون السمكى على أن يقوم الاتحاد الأفريقى بإجراء تقييم اقتصادى لموارد الأسماك وبحث الخيارات لإصلاح مصايد الأسماك وتعزيز إمكانياتها والحد من الصيد الجائر.

إعداد
م / لبنى محمد نعيم

إمكانية استغلال المزارع السمكية في حل أزمة القمح في مصر

مما لا شك فيه أن مشكلة رغيف الخبز هي القضية الرئيسية التي أولت الدولة جل اهتمامها لتوفيره وتحسينه بشتى الطرق في ظل الظروف العالمية الخاصة بمحصول القمح حيث نستورد حوالي ٦٠٪ من احتياجاتنا، وكانت أولى الخطوات -هذا العام- لتقليص هذه النسبة تشجيع المزارعين بزراعة محصول القمح بما يزيد عن ثلاثة ملايين فدان وأيضاً شراء محصول القمح بسعر لم يسبق له مثيل من قبل حوالي ٣٢٠ جنيها للأردب ولا يخفى على القارئ أن هذه الأزمة ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج عقود متعاقبة منذ ستينات القرن السابق، حينما كان تعداد مصر حوالي ٣٠ مليون نسمة، والآن ما يزيد على ثمانين مليون نسمة (حيث يولد طفل كل ٢٣ثانية) طبقاً للإحصائيات .

ومن هذا المنطلق فإننا في هذا المقال -بتواضع شديد- نسهم في حل أزمة القمح من مواقع عملنا، حيث إن أحواض المزارع السمكية يمكن أن تكون حجر أساس لحل هذه المشكلة، وذلك لخلوها من الأسماك فترة ليست بقصيرة (من نوفمبر وحتى إبريل) حيث تصير المزارع جافة تماماً، وذلك لانخفاض معدلات النمو لمعظم أسماك المزارع السمكية في تلك الفترة نظراً لتأثرها الشديد بالبرودة، وخاصة أسماك البلطي (السمكة الشعبية في مصر) حيث تؤدى انخفاض درجة الحرارة

- أقل من ٨ درجة مئوية - إلى حدوث نفوق كميات كبيرة من الأسماك تصل إلى حد الكارثة في بعض الأحيان .

ومن حسن الطالع أن هذه الفترة تناسب الظروف المناخية لمحصول القمح بالإضافة إلى أن لدينا الخبرات الفنية العالية والأيدى العاملة المدربة القادرة على تحويل هذه المساحات في هذا التوقيت من كل عام إلى محاصيل زراعية منتجة (القمح - البقوليات)، ومن ثَمَّ تعم الفائدة على الشريكين (التربة والقمح)، حيث يستفيد القمح من تربة المزارع الغنية بالعناصر الغذائية والمحملة بفضلات الأسماك مثل اليوريا والنترات التي تعمل على التسميد العضوي الطبيعي للقمح دون الحاجة إلى التسميد الكيماوي الذي يكلف المنتج تكاليف إنتاجية عالية .

وأما الشريك الآخر وهو التربة فتستفيد التربة من جذور القمح في زيادة المادة العضوية والدبالية التي تعمل على الاحتفاظ بالماء لفترة أطول من المعتاد (Field Capacity) وبالتالي توفير كمية من المياه المستهلكة نتيجة التسرب .

ولا يخفى على القارئ الكريم أن أحواض المزارع السمكية تبلغ مساحتها حوالي ٣٥٠ ألف فدان، وهى في زيادة مستمرة، وهى مساحة لا يستهان بها لو استغلت الاستغلال الأمثل، مع الأخذ في الاعتبار اختيار أقماح عالية الجودة والإنتاج، ولدينا العلماء المتخصصون في ذلك وبعد الاستفادة من محصول القمح تصبح الأحواض أرضية خصبة لنمو الحشائش الغضة التي تتغذى عليها بعض الأسماك، مثل: مبروك الحشائش وخلافه .

ويمكن إذا لزم الأمر إدخال القمح بنسبة قليلة في عليقة التغذية التي تقدم للأسماك وقبل ذلك كله فتح باب العمل أمام فئة كبيرة من الشباب مما يساعد على تقليل نسبة البطالة، وبالتالي يعم الخير على الجميع .

وفق الله الجميع لما فيه خير مصر وشعب مصر العريق .

إعداد

م / أحمد إبراهيم حمدين

(مزرعة برسيق)

شعب مرجانية صناعية لتنمية مصايد جنوب البحر الأحمر

فى إطار تحقيق إستراتيجية الهيئة فى تنمية الإنتاج من المصايد الطبيعة، قام أ. د. محمد فتحى عثمان بزيارة لمملكة تايلاند لاتخاذ الإجراءات التنفيذية لعمل شعاب مرجانية صناعية توضع فى قاع جنوب البحر الأحمر لحماية هذه المناطق من الصيد الجائر بشباك الجر، وتوفير ملاذ آمن لصغار الأسماك من الشباك والافتراس ووسيلة جذب للعديد من الأصناف السمكية التى تتكاثر وتتواجد فى الشعاب المرجانية .

وقد أكد سيادته أن الهيئة فى المراحل اللاحقة للمشروع سوف تقوم بتطويره وإضافة أنشطة أخرى ذات طبيعة إنتاجية مباشرة مثل استزراع المحاريات على الشعب المرجانية الصناعية المعلقة والاستزراع فى اقفاص تجريبية يتم تثقيل مع الشعاب .

وسوف يتم البدء فى المشروع فى مارس ٢٠١١م بموجب جدول زمنى وخطة عمل تنفيذية من خبراء «تايكا» هيئة المعونة التايلاندية الذين سبق لهم زيارة مصر فى يونيو ٢٠٠٩م لتحديد موقع تنفيذ المشروع جنوب البحر الأحمر .

كما زار سيادته أحد المواقع التى يتم فيها استغلال مخلفات السيارات وعربات السكك الحديدية واستخدامها فى مجال الشعاب المرجانية الصناعية .

وكذا زيارة العديد من مواقع الإنزال وقرى الصيادين ودار الحوار معهم حول تجربتهم الطويلة فى تنفيذ هذا المشروع بالمياه التايلاندية ومدى جدوى وفاعلية المشاريع المشابهه لمشروع الشعاب المرجانية الذى سيتم تنفيذه فى مصر، وأبدى سيادته إعجابه بالجهود المبذولة لتنمية الثروة السمكية من خلال جمعيات الصيادين أنفسهم .

ومن أبرز ما أسفرت عنه هذه الزيارة -أيضاً- اللقاء الذى تم مع شركة CPF، وهى من كبريات الشركات العالمية ذات الأنشطة الزراعية المتعددة، ومنها الإنتاج والتصنيع السمكى والرغبة الأكيدة لفتح مجالات تعاون بين القطاع الخاص المصرى ورجال الاستثمار وشركة CPF لعمل مشروعات مشتركة لخدمة الإنتاج السمكى وتنميته فى مصر .

إعداد

محاسبة / أمانى إسماعيل